خاتمة

من خلال دراستنا السابقة نخلص الى ان الاستثمار الاجنبي هي ظاهرة قديمة، تطورت و زادت أهميتها مع تطور الشركات المتعددة الجنسيات، التي تسعى دائما الى غزو الاسواق العالمية .

و بالرغم من الامتيازات و الضمانات الواسعة و الممنوحة للمستثمرين الاجانب في قانون الاستثمار الجزائرين الا ان حجم الاستثمارات الخاصة الاجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب بأي حال مع مستوى الطموحات و التوقعات، و بالتالي فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات بالاستثمارات الاجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات، كما ان حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة، التي يتوفر عليها اقتصاد البلاد، ومع ان هذه الملاحظات ليست خاصة بالجزائر فقط، الا ان اقدام المستثمر الاجنبي و احجامه لا يتوقف على حجم الامتيازات و الاعفاءات الممنوحة له و حسب، و انما يرجع في المقام الاول، الى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي لا تمثل الاعفاءات و الضمانا ت الا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة، وهو ليس اهمها على الاطلاق . ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال بحثنا المتواضع مايلي:

01.عملية الاستثمار الاجنبي المباشر من شأنها ان تحدث عدة مشاكل منها ارتفاع نسبة الملكية الاجنبية في اقتصاد البلاد.وعدم قدرة الحكومة على اعادة توزيع الدخل الى المناطق الاقل انتعاشا، أو طبقات المجتمع الاكثر فقرا.

02.امكانية تحقيق تراكم راس المال عن طريق قطاع المحروقات، و الذي يمكن استثماره في القطاعات الانتاجية الاخرى.

03.ان جل الاستثمارات الاجنبية موجهة الى قطاع المحروقات، و بالتالي فالاستثمار الاجنبي بشكل عام شبه غائب في مجال الزراعة، اذ لا يتعدى 09 مشاريع على المستوى الوطني، حيث ان الانتاج الزراعي يغطي سوى 30% من الاستهلاك الوطني ، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية أجنبية.

وهذا ان دل على شيءفانه يدل على ان الاستثمار الاجنبي سياسة فرضتها الدول المتقدمة لمواصلة تحقيق مبتغاها، في استنزاف ثروات الدول المتخلفة التي استنجدت بالاستثمار الاجنبي المباشر بعد ان اثقلت كاهلا بالديون و فوائد خدمة الديون المتراكمة،كما فرضته لضمان تسويق منتجاتها بتوسيع اسواقها، و عليه فان هذه الدول اصبحت ترى ان الاستثمار الاجنبي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التغيرات الايجابية في اقتصادياتها .

04.الاستثمار الاجنبي يعمل على توضيح وتبسيط الاطار القانوني و التشريعي و الاجراءات الاداؤرية.

05. الاستثمار الاجنبي من الوسائل المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي و الانتعاش الاقتصادي .

الاقتراحات:

تتوفر الجزائر على كل المقومات التي تجعل منها بلدا يحقق نسبا جيدة من النمو الاقتصادي، فهي تتوفر على موارد طبيعيية عديدة و متنوعة ، و على طاقات بشرية متعلمة، و تتميز الجزائر بقربها من الاسواق الاوربية و انفتاحها عليها ، خاصة بعد ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي .

على الرغم من كل هذا فلا يمكن للجزائر ان تحقق نتائج ايجابية، مالم تعمل على القيام باصلاحات جذرية و هيكلية لمؤسساتها الاقتصادية والرسمية .

ومن بين الاقتراحات الواجبة العمل و التقيد بها ما يلي:

*محاولة الجزائر تبني نظام يعمل على البحث عن الحلول الاستراتيجية مدعمة بلا قصور الانطلاق في البحث عن عقود الشراكة مع الاجانب للنهوض عن الحلول الاستراتيجية مدعمة بلا قصور الانطلاق في البحث عن عقود الشراكة مع الاجانب للنهوض بالمؤسسات العمومية التي تعاني من اهتلاك المعدات و قصور الاساليب الادارية.

*تحسين المناخ الاستثماري الجزائري بمختلف عناصره المختلفة و عدم التركيز على الجانب التشريعي فقط.

*محاولة العمل على جلب الاستثمارات خارج قطاعات المحروقات و توجيهها الى القطاعات الاخرى، فهذا يخلق اطار مؤسساتي شفاف يسمح بتوضيح المعطيات للمستثمرين الخواص اصحاب رؤوس الاموال .
*ضرورة دعم الاتصال المعلوماتي لتبادل خبرات الاصلاحات الاقتصادية و الافكار المستجدة بشأنها .
*ايجاد هيئات خاصة ومهمة بتنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، مع تسهيل الاجراءات و تبسيطها و الرفع من مستوى الخدمات.
*تنويع اشكال الاستثمار الاجنبي المسموح به في الجزائر من اجل زيادة المنافع الممكن تحقيقها ، كما ان هناك اسباب متعددة تجعل من التنويع ضرورة ملحة منها:
أ).التنويع دلالة على مدى الحرية المسموح بها للمستثمر في اختيار شكل الاستثمار الذي يتناسب مع اهدافه و امكانياته.
ب).كما ان التنويع في اشكال الاستثمار بين مباشر (تملك مطلق اومشترك) و استثمار غير مباشر (عقود التراخيص، عقود المفتاح في اليد، .....) سيؤدي الى تنويع الاساليب المختلفة لنقل التكنولوجيا و انماط التسيير الحديثة و توفير فرص االعمل.
*تطوير المنظومة التشريعية التي تشجع الاستثمار و تفتح الباب نحو آليات المنافسة وتحد من الاحتكار و توفر ضمانات الشفافية .
*اصلاح المنظومة المالية و الجبائية و الجمركية و الادارية حتى تستجيب لقواعد اقتصادالسوق و المنافسة بعيدا عن الاحتكار .
*المساواة بين الاستثمارات الاجنبية و المحلية من حيث المزايا و التسهيلات.
*تدعيم البنية التحتية التي تساعد على الاداء الانتاجي المتميز للمؤسسة وتساعد على تخفيض تكاليف الانتاج و تحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة..
* القيام بدراسة معمقة لمجمل المشاريع، مع تحديد الاولوية للتنمية من خلال تشجيع الاستثمارات التي تتماشى و خطط التنمية من خلال:
أ. دراسة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وأثرها على الاستثمارات .
ب. دراسة الموارد الاقتصادية و الامكانيات بغية اكتشاف الفرص التي يسمح باستغلالها .
ج.دراسة المواقع و المناطق لاقامة المشروعات الاستثمارية لكي لا يكون هناك استغلال لقدرات الدول بصفة عشوائية.
د. دراسة الاسواق العالمية بهدف التعرف على فرص الاستثمار التي يتم الترويج لها .
*محاولة انشاء مراكزاستشارية و مراكز بحث توفر المعلومات اللازمة عن الاقتصاد الجزائري لمساعدة المستثمرين الاجانب على القيام بالاستثمار في الجزائر.

آفاق الدراسة:

و في الاخير تجدر الاشارة الى ان هناك العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تبيان آثارها على اقتصاديات البلد المضيف، ويبقى هذا الموضوع مفتوح امام كل مهتم، و في ميادين عدة لعدم تمكن الدراسات السابقة و كل الاطراف المهتمة من الحسم فيه بسبب تباين النتائج المتوصل اليها.
ومنه يمكن القول بان الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر له ما يبرره، نظرا لاهميته البالغة في الحياة الاقتصادية و كذلك باسهاماته في دعم مشروع الانعاش الاقتصادي فهو له دور مهم جدا في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية و توفير مناصب العمل للكثير من الشباب .
بالاضافة الى تحسين صورة الجزائر على المستويين الاقليمي و الدولي التي قدمتها وسائل الاعلام الاجنبية مع اعلام الشركات الاجنبية جول فرص الاستثمار في الجزائر، وذ لك عن طريق الجاليات الجزائرية الموجودة في الخارج.
فللجزائر موارد بشرية و طبيعية قادرة على تحقيق التنمية الشاملة اذا ما استخدمت على احسن حال.
كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في زيادة الطلب على العملة الوطنية و بالتالي التأثير بالايجاب على القدرة الشرائية وزيادة الطلب على المنتوجات المحلية .
وحتى تصل الجزائر الى الطموحات و التوقعات المرغوبة من خلال قانون الاستثمار يجي تذليل كل هذا من اجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.